

« يكون لهذه المنظمة علم وقسم وتشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص » .

ونصت المادة الثانية والثلاثون ، مثل مثيلتها التاسعة والعشرين ، على أن « يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق » .

ونصت المادة الثالثة والثلاثون ، كمثيلتها التاسعة والعشرين في السابق على أن « لا يعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من أجل هذا الغرض » . وبذلك ظل من الممكن تعديله في جلسة خاصة في أي دورة من دورات المجلس الوطني ، من غير حاجة الى دعوة المجلس لدورة خاصة .

حق السيادة : تحدثنا حتى الآن عن التعديلات والاضافات التي دخلت على الميثاق بصياغته الجديدة وبدلت كثيرا من مضامينه واتجاهاته على ضوء ما أضيف اليه من مواد . وهناك ما كان في السابق أسقطنا برمتها فلم تردا في الجديد :

اولهما : المادة التي حملت الرقم ٩ والتي نصت على « ان المذاهب العقائدية سياسية كانت او اجتماعية او اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم » . والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية » .

كان وضع هذا المادة حتى في العام ١٩٦٤ عودة الى الوراء بالنسبة لتطور الحركة الوطنية الفلسطينية وأفكارها . وقد سقطت في ميثاق العام ١٩٦٨ بسبب ذلك ، ولأن القوى التي وضعت الميثاق ، وبعضها قوى حزبية أقرت فيما بينها صيغة لتعاونها في اطار منظمة التحرير على أساس جهسوي بما هي قوى وتنظيمات وإحزاب معترف بها . وسقوط هذه المادة يمثل هو الآخر تطورا ايجابيا جرى تثبيته في الميثاق الوطني .

وثانيتها : المادة التي حملت الرقم ٢٤ ونصت على أن « لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة » ، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية » .

وقد صار واضحا بعد استعراض الميثاق الجديد بكامله ان مادة كهذه لم تعد ذات موضوع . وان التأكيدات الصريحة التي كتبت في الميثاق الجديد حول حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة على وطنه وتقرير مصيره فيه ، قد اسقطت تلقائيا مضمون المادة الرابعة والعشرين هذه ، التي وضعت في ظروف تأسس المنظمة في العام ١٩٦٤ استجابة لشرط أردني ، وفي وقت لم يكن فيه مؤسسوها معنيين بمسألة السيادة الوطنية الفلسطينية .

### تعديلات النظام الأساسي

التعديلات العامة : ادخلت الدورة الرابعة للمجلس الوطني التي وضعت الميثاق الوطني